

آرشفيو بغداد
 كتابخانه تخصصی دارالحدیث

٢٠٧٦٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 محمد بن محمد سافغاني



المجلد الخامس
 عبد العزيز أحمد الرفاعي
 عبد الرحمن فيصل المعمر

مجلة فصلية متخصصة تهتم بالكتاب وقضاياها
 الناشر دار تقيف للنشر والتأليف - الرياض - المملكة العربية السعودية

المجلد الخامس العدد الأول ٣٧ رجب ١٤٠٩ هـ - فبراير ١٩٨٩ م

المحتويات

○ الدراسات :

١٢-٢ محمد بن عبد الله الأظرم الفهرست دراسة تفويجية حديثة

١٦-١٣ إبراهيم السمراني التصحيح اللغوي وكتب «لحن العوام»

٢٢-١٧ محمد علي بن حسين الحريري من مصادر التراث العسكري

○ الجيوب جرافيات :

٢٨-٢٣ علي حسين البواب نوات دخان التراث العربي الإسلامي - القسم الأخير

○ الكشافات :

٤٤-٢٩ أمين سليمان سيلو كشف مجلة «أبولو» - القسم الأول

○ رسائل جامعية :

٤٦-٤٥ همد بنت علي ليلان الخدمات المكتبية للمعوقين

٤٧-٤٦ لسميرة بسبوني أبو عبيدة والتفكير البلاغي في كتاب «محارز القرآن»

٤٩-٤٧ لعطية المزبني ملاحقة النتاج الفكري في علوم الدين الإسلامي

٥١-٤٩ إشارات مختصرة عن الرسائل الجديدة

○ المخطوطات :

٦٨-٥٢ عادل عبد الله الشويخ مخطوطات جامعة أدنبره

○ أخبار ثقافية :

٧٨-٦٩ محمد خير رمضان يوسف مراجعات والنقد :

٨٣-٧٩ وليد محمد السراقي تذكرة النحلة لأبي حيان الأندلسي

٩١-٨٤ يحيى عبد الله المعلمي الظل الممدود في الوقائع الحاصلة في عهد ملوك آل سعود

١٠٣-٩١ السيد محمد الشاهد المسيحية وديانات العالم - القسم الرابع

١١٣-١٠٤ أحمد علي تمراز مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات لأحمد بدر

١٢٣-١١٤ محمد بن سليمان السديس نجد في الأمس الغريب لعبد الرحمن السويدي

١٢٥-١٢٣ يسري عبد الغني وتذكروا من الأندلس: الإبادة لأحمد رائف

○ الرسائل الثقافية :

١٣٢-١٢٦ محمد نور يوسف رسالة سورية الثقافية

○ كتب حديثة :

١٥٤-١٣٣ كتب حديثة

○ مناقشات وتعقيبات :

١٥٨-١٥٥ يوسف حسين بكار إضاءات على ثلاث مقالات في «عالم الكتب»

○ مهجرات القصر

١- شروط في العهد العثماني

٢- أن تكون في عهد العثمانيين

٣- مكتبة بالآلة كمن

٤- لم تنشر من قبل

٥- معتمدة على المنهجية والموضوعية في

المعالجة

٦- تضع المقدمات والبيانات

٧- في

٨- في

٩- في

١٠- في

١١- في

١٢- في

١٣- في

١٤- في

١٥- في

١٦- في

١٧- في

١٨- في

١٩- في

٢٠- في

٢١- في

٢٢- في

٢٣- في

٢٤- في

٢٥- في

٢٦- في

٢٧- في

٢٨- في

٢٩- في

٣٠- في

٣١- في

٣٢- في

٣٣- في

٣٤- في

٣٥- في

٣٦- في

٣٧- في

٣٨- في

٣٩- في

٤٠- في

٤١- في

٤٢- في

٤٣- في

٤٤- في

٤٥- في

٤٦- في

٤٧- في

٤٨- في

٤٩- في

٥٠- في

٥١- في

٥٢- في

٥٣- في

٥٤- في

٥٥- في

٥٦- في

٥٧- في

٥٨- في

٥٩- في

٦٠- في

٦١- في

٦٢- في

٦٣- في

٦٤- في

٦٥- في

٦٦- في

٦٧- في

٦٨- في

٦٩- في

٧٠- في

٧١- في

٧٢- في

٧٣- في

٧٤- في

٧٥- في

٧٦- في

٧٧- في

٧٨- في

٧٩- في

٨٠- في

٨١- في

٨٢- في

٨٣- في

٨٤- في

٨٥- في

٨٦- في

٨٧- في

٨٨- في

٨٩- في

٩٠- في

٩١- في

٩٢- في

٩٣- في

٩٤- في

٩٥- في

٩٦- في

٩٧- في

٩٨- في

٩٩- في

١٠٠- في

التصحيح اللغوي وكتب «لحن العوام»

ابراهيم السامرائي

كلية الآداب - جامعة صنعاء

هذا ما وصل إليه كل من الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور عبد العزيز مطر .

ومن المفيد أن أقول : إن جمهرة هذه الكتب قد اشتملت على مادة متشابهة ، وهي في الأغلب الأعم في أي من هذه الكتب نفسها في الكتاب الآخر مع شيء من إيجاز حيناً أو زيادة شرح حيناً آخر . إنك تجد مثلاً في «درة الغواص» شيئاً مما ذكره المتقدمون كالخليل وسيبويه والكسائي مع شيء آخر ، كما تجد في كتب ابن درستويه وابن الجوزي وغيرهما شيئاً مما ذكره المتقدمون كابن قتيبة مثلاً . على أن المتأخرين الذين انصرفوا إلى هذا الفن قد أضافوا شيئاً مما جدد في عصورهم من المولّد .

ولا بد أن نعرض لأقوال اللغويين المتقدمين فنقف على نظرهم إلى ما يسمى خطأً أو لحناً ، وحقيقته من الناحية التاريخية لنحكم على ذلك . وسأرجى حكمي ونظري في هذا الأمر بعد أن أكون قد بسطت بين يدي القارئ تلك الأقوال .

قال ابن جنّي^(١) : «وأشدد رجل من أهل المدينة أبا عمرو بن العلاء قول ابن قيس الرقيات :
إن الحوادث بالمدينة قد أوجعتني وفرغن فرؤيتي
فانتهره أبو عمرو ، فقال : مالنا ولهذا الشعر الرّخو ، إن هذه الهاء لم توجد في شيء من الكلام إلا أرخته ، فقال له المدني^(٢) : قاتلك الله ما أجهلك لكلام العرب ! قال الله عزّ وجلّ — في كتابه : ﴿ ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ يا ليتي لم أوت كتابيه ، ولم أدّر ما حساييه ﴾ ، فانكسر أبو عمرو انكساراً شديداً .

قال أبو هفان : وأشدد هذا الشعر عبد الملك بن مروان ، فقال : أحسنت يا ابن قيس : لولا أنك خنّست قافيتي ، فقال : يا أمير المؤمنين ما عدوت قول الله — عزّ وجلّ — في كتابه : ﴿ ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه ﴾ .

لقد تنبه أوائل اللغويين إلى لحن العامة ، فلم تخل معجمات العربية من الإشارة إلى ماعرض من هذا في كلام المعريين . ثم انصرف غير واحد إلى حصر هذه المواد التي نسبت إلى العوام ، وما عرض للفتهم من المولّد الجديد المدلول عن حقيقته فسمي «لحن العامة» .

وليست مادة «لحن العامة» إلا الخطأ الذي عرض لكلام الناس ، وهذا الخطأ في الأبنية واشتقاقها ، وصرف دلالة الكلمة إلى مدلول جديد غير الذي عرف في العربية الفصيحة . ثم الخطأ في تركيب الجملة وبنائها . ولانعدم أن نجد شيئاً يدخل في هذا «اللحن» مما هو مولّد أخذ من كلام غير العرب وبقي محتفظاً بشيء من أصله في مبناه ومعناه . وجملة هذه الأشتات وغيرها تؤلف مادة «لحن العامة» . وعلى هذا كان «اللحن» هنا مصروفاً إلى الخطأ والتعول عن الصواب وليس شيئاً آخر يتصل بلغة العوام مفصلة في أصواتها وبنائها ونحوها ومعجمها .

أقول هذا لأن «اللحن» قد ينصرف فيما ينصرف من دلالاته إلى شيء مما ندعوه في عصرنا بـ «اللهجات» وهي «اللغات» في المصطلح القديم . وبسبب من ذلك كان شيء من هذه الكتب قد وسم بـ «التقويم» كتقويم اللسان والقلم فيما جاء في «أدب الكاتب» لابن قتيبة «وكتقويم اللسان» لابن الجوزي ، وقد وسم شيء آخر بـ «الإصلاح» فكان من ذلك «إصلاح المنطق» الذي انصرف إلى الأبنية فضبطها ابن السكيت في حدود واضحة ليشير أن هذا هو «الفصح» وأن ما عداه معلول عن جهته . وكان شيء آخر قد وسم بـ «التصحيح»^(٤) ومنه «تصحيح الفصح» لابن درستويه . وقد وسمت جمهرة من الكتب بـ «لحن العامة» أو «لحن العوام» ، وشيء آخر كثير طريقه إلى التصحيح ولكنه في عنوانات أخرى هي «التثقيف» ونحو ذلك .

وقد انصرف غير واحد من المعنيين بهذا الفن إلى ضبط «المصادر والمراجع» التي أخلصت لهذا العلم اللغوي . ولعل أوفى ما صنع من

وقد جاء في «تقويم اللسان و تعليم البيان» لابن هشام اللخمي^(١١) :
«من اتسع في كلام العرب ولغاتها لم يكذب يلحن أحداً . ولذلك قال
أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد : أنحى الناس من لم يلحن
أحداً .

وقال الخليل — رحمه الله — : لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها
متكلم .

وروى الفراء : أن الكسائي قال : على ما سمعت من كلام العرب :
ليس أحد يلحن إلا القليل .

ومن هذه الأخبار المفيدة التي وقفت عليها ما ورد في «طبقات
النحويين واللغويين»^(١٢) للزبيدي ، وهو :

«قال شيبان بن عَزْرَةَ الضَّبْعِيّ : يا أبا عمرو ، سألتُ رُوْبَتَكُمْ هذا
عن اشتقاق اسمه ، فما عرفه . قال يونس : أنا غلام رؤية ، فما
الرؤية والرؤية والرؤية والرؤية والرؤية ، فلم يجز جواباً وقام
مُغْضَباً . فأقبل علي أبو عمرو وقال : هذا رجل شريف يقصد
مجالسنا ويقضي حقوقنا ، وقد أسأت فيما واجهته به . فقلت : لم
أملك نفسي عند ذكر رؤية ، فقال له أبو عمرو : أو سلطت على
تقويم الناس ؟» .

أقول : وقد بدا لي من جملة ما أورده من أخبار أن اللغويين الأوائل
قد أدركوا أن سلوك درب التصحيح مظنه خطأ ، ذلك أن سعة
العربية تجعل أن الصواب مجال رحب ، وأن التسرع في التخطئة شيء
ينفيه العلم .

إن الذين تشددوا من علماء العربية كالأصمعي مثلاً ابتعلوا عن
نهج العربية وسماحتها ، ألا ترى أنه عاب على ذي الرمة قوله
واستعماله «زوجة» بدلاً من «زوج» :

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة

أراك لها بالبصرة اليوم ثاويًا^(١٣)

وقد أتى الأصمعي «زوجة» بالتاء ، لأنه تشدد وأنى ما خالف لغة
التنزيل ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾^(١٤) . وقوله
تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(١٥) . وليس ذو الرمة
وحده في استعمال «زوجة» فقد ورد من قول الفرزدق نظير ذلك :

وإن الذي يسمي ليفسد زوجي كساع إلى أسيد الشرى يستيلها^(١٦)

ولن تستطيع أن تتال فوائد خاصة من هذه الكتب ، وأعتني بها
ما يتصل بـ «لحن العوام» في بلد ما أو بيئة خاصة في حقبة تاريخية
معلومة . ذلك أن هذا الذي اشتملت عليه جمهرة هذه الكتب
أشتات مجتمعات من عدة عصور ، فأنت لا تستطيع أن تفيد من

فقال له عبد الملك : أنت في هذه أشعر منك في شعرك .
أقول : وكأني أفيد من هذا الخير فائدة فأصيله بزماننا ، فأجذني أمام
علم بارز كبير المنزلة واسع العلم عُرف من بين ما عرف بتصحيح
الأقوال التي شاعت في عربيتنا المعاصرة ، وأنا واثق أنه أفضل الذين
تصنّوا لهذا الباب . وأذكر أنه شارك في كتاب مدرسي مع
أستاذين جليلين ، وكان هذين قد تركا لأستاذنا الكبير أمر النظر في
«الكتاب» الذي اضطلعوا بتأليفه لطلبة المدارس الثانوية .

بدأ أستاذنا الكبير تغمده الله برحمته في تصحيح مقدمة
«الكتاب» فخطّ خطأً تحت قول الأستاذين صاحبي «الكتاب» :
وليتدبر الطالب مادة «الكتاب» ، وكأنه ذهب إلى أن الفعل
«تدبر» من الخطأ . وقد عارضه الأستاذان بقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا
يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾^(١٧) ، فلما فوج بذلك سلم بالأمر وتبين له أن
التسرع بالتخطئة مظنة خطأ .

أقول : إذا كان هذا قد جرى لعلم مشهور أجمع أهل الاختصاص
على أنه خير من تصدى للتصحيح ، فكيف نقول في المناكير المجاهيل
الذين سلخوا هذا الدرب فراحوا يمشون في هذا الباب يأخذون
من هذا وذاك من غير نسبة الأقوال إلى أصحابها .
ثم أمضي في سرد ما وقفت عليه من الفوائد فأقول :
جاء في ترجمة عبيد الله بن محمد بن أبي محمد الزبيدي في «معجم
الأدباء»^(١٨) :

«.... كنتُ مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس إبراهيم بن عبد الله
ابن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب — عليهم السلام — ،
فسأل عن رجل من أصحابه فقدّه ، فقال لبعض من حضره : اذهب
فسأل عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، قال : فضحك منه
بعض القوم وقال : في الدنيا إنسان يريد أن يموت ؟

فقال إبراهيم : لقد ضحكتم منها وهي عربية ، إن «يريد» في معنى
«يكاد» قال تعالى : ﴿ جَدَاراً يَرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ ﴾^(١٩) ، أي يكاد ،
قال ، فقال أبو عمرو : ولا تزال بخير ما كان فينا مثلك» .

أقول : ونحن مع أبي عمرو بن العلاء ثانية في مسألة ذهبت عليه ،
وهو من هو ، فكيف نقول في أهل هذا العصر ؟

ومن هذا ما قرأته في «مغني اللبيب»^(٢٠) لابن هشام النحوي :

«قال أبو عثمان المازني : دخلت بغداد فألقيت عليّ مسائل فكنت
أجيب فيها على مذهبي فيخطئونني على مذاهبهم» .

ولا ينصرف بالضرورة هذا النص المتقدم إلى مسائل النحو ، فمن
المقبول أن يدخل في «مذهبه» من وجوه القول مالا يتفق
و «مذاهبهم» .

وكان الأصمعي قد غصّ الطرف عن ورود «حوائج» في الحديث الشريف، وفي أشعار نفر من الجاهليين والإسلاميين كالأعشى والشماخ والفرزدق وغيرهم .

وقد سلك الطريق نفسه ابن الجوزي في «تقويم اللسان» فقد اعتمد في كتابه على اللغويين المتقدمين كالقراء، والأصمعي، وأبي عبيد، وأبي حاتم، وابن السكيت، وابن قتيبة، وأبي هلال العسكري، وغيرهم، وكان أثر هؤلاء واضحاً في «كتابه» .

وقد أفاد من جملة أخرى من المصادر لم يشر إليها وهي :

- ١ - تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة لأبي منصور «ابن الجواليقي» .
- ٢ - المعرب لابن الجواليقي .
- ٣ - درة الغواص للحريزي .
- ٤ - شرح مايقع فيه التصحيح والتحريف لأبي أحمد العسكري .

وهكذا درج أصحاب التصحيح على تتبع أقوال السابقين مع زيادة بسيرة مما جدّ في العصور المتأخرة .

وهكذا بقي دأبهم، فأنت تقف على هذا في «الطرفة على شرح الغرة» للألوسي الذي تعقب الخفاجي في شرحه «لدرة الغواص» .

وقد يكون مندرجاً في هذا المسعى ما أثر عن ابن كمال باشا من علماء الأتراك العثمانيين الذين أخلصوا للعربية .

وقد يكون من المفيد أن ندخل في عصرنا فنواجه إبراهيم اليازجي في «لغة الجرائد»، الذي حشر طائفة مما شاع في الصحف . غير أن ما ذكره مما يعسر وجوده في الصحف، والدليل على ذلك أن من تعقبه باستقراء الصحف وغيرها كالأب انستاس ماري الكرملي قد أيد هذا .

ومن هذا «تذكرة الكاتب» لأسعد خليل داغر .

والمجمل في هذا الميدان الأستاذ مصطفى جواد - رحمه الله - الذي عرض في كتابه «قل ولا تقل» إلى طائفة كبيرة من أخطاء الكتاب مستنداً على الخطأ بصواب الفصحاء في نثرهم وشعرهم على امتداد العصور .

وقد استدرك عليه استدراكاً مفيداً الأستاذ صبحي البصام في كتابه «الاستدراك على «قل ولا تقل» .

«مكي الصقلي» شيئاً يتصل بعربية صقلية، ولا تستطيع أن تفيد كثيراً عن عربية الأندلس من «لحن العوام» للزيدي، و«تقيف اللسان» لابن هشام السبتي . إن جمهرة هؤلاء قد جمعوا في كتبهم ما هو أندلسي أو صقلي أو إفريقي مع شيء كثير آخر من لغة المشاركة . ومن أجل ذلك نجد أن كتب الأندلسيين في «لحن العوام» تشتمل على قدر كبير من «لحن» المشاركة الذي ورد في «درة الغواص» مثلاً .

وأنت نجد هذا واضحاً في رسالة لطيفة لعلي بن بابي القسطنطيني المتوفى سنة ٩٢٢ هـ أسماها «خير الكلام في التقصي في أغلاط العوام»^(١٧) . وصاحب الرسالة من العلماء العثمانيين المتأخرين، ولم من أباد هؤلاء على العربية، وقديماً أحب جمع من الأعاجم العربية فغلبت عليه، بل تعصبوا لها، وكانهم نسوا لغاتهم التي جيلوا عليها . ولابن قتيبة والزمخشري كلام جميل في مدح العربية تضمنته رسائل خاصة .

وإذا كان هذا دأب ابن بابي في «رسالته» في اعتماده على الحريزي في «درة الغواص»، والزمخشري في «الأساس»، والصقلي في «تقيف اللسان»، وابن الساعاتي في «أماليه»، والرضي في «شرح الكافية»، وابن الجوزي في «تقويم اللسان»، وابن جنبي في «شرح تصريف المازني»، والزيدي في «لحن العوام»، والجوهري في «الصحاح»، والفيروزآبادي في «القاموس»، وابن الجواليقي في «التكملة»، والصفدي في «تصحيح التصحيح» وغيرهم، فإن المتقدمين من هؤلاء قد اعتمدوا على أقوال اللغويين المتقدمين كأصمعي والكسائي والخليل وأضرابهم . ومثل هذا صنع السابقون الذين كتبوا في «لحن العوام»، فالحريزي قد اعتمد في «درة الغواص» على أقوال الأصمعي ومعاصريه فأنكر ما أنكره أولئك المتقدمون :

لقد أنكر الأصمعي جمع «حاجة» على «حوائج»، وكذلك فعل الحريزي . ولم يرجع عن ذلك كما رجع الأصمعي الذي قال : «وإنما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر»^(١٨) .

وكان الأصمعي كان قد ذهب إلى منع «حوائج» وعده خارجاً عن القياس لأن ما كان على مثل الحاجة كالغارة والحارة لا يجمع على غوائر وحوائر .

الهوامش

- (١) تُوِّف كُتِب «لُحْنُ الْعَوَامِ» طَائِفَةٌ كَبِيرَةٌ عَلَى امْتِدَادِ الْعَصْرِ ، وَهِيَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ النِّشَاطِ اللِّغَوِيِّ .
- (٢) وَقَدْ حَدَّ فِي عَصْرِنَا فِعْلٌ جَدِيدٌ أَخَذَ مِنْ «الصَّوَابِ» فَقَالُوا : «تَصْوِيبٌ» بِمَعْنَى التَّصْحِيحِ . وَلَمْ يَكُنْ «التَّصْوِيبُ» فِي اسْتِعْمَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَّا الْحُكْمَ بِالصَّوَابِ كَمَا يُقَالُ : ذَهَبَ سَبِيحُهُ إِلَى كَذَا فَصَوَّبَهُ الْمَبْرَدُ وَكَأَنَّ الْمَعَاوِينَ قَلَّبُوا هَذِهِ الدَّلَالَاتِ إِلَى عَكْسِهَا .
- (٣) الْخِصَالُ ٢٩٣/٣
- (٤) أَقُولُ : «الْمَدِينِيُّ» هُوَ الْمُنْسَوْبُ إِلَى «مَدِينَةَ» الرَّسُولِ - حَرَسَهَا اللَّهُ ، وَ «مَدِينَةَ» عَلَى «فَعِيلَةٍ» وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ جَنِي «مَدِينِي» كَمَا ذَهَبَ أَهْلُ التَّصْحِيحِ فِي إِضْلَاقِ قَاعَدَتِهِمْ ، وَقَدْ تَنَبَّهَ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي «أَدَبِ الْكَاتِبِ» إِلَى قَوْلِ أَهْلِ التَّصْحِيحِ فَقَبِلَهُ فَقَالَ مُسْتَرْكَا : إِنَّ الْأَمْرَ لِلسَّمَاعِ ، ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ نَحَدَفَ الْبَاءُ فِي الْأَعْلَامِ الْمَشْهُورَةِ كَقَوْلِنَا : السُّورُ الْمَدِينِيَّةُ . فَأَيْنَ أَهْلُ التَّصْحِيحِ مِنْ هَذِهِ الْبِسْفَةِ ؟
- (٥) ٢٨ ، ٢٩ سُوْرَةُ الْخَاقِقَةِ .
- (٦) ٨٢ سُوْرَةُ النَّسَاءِ .
- (٧) مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ لِيَاقُوْتِ ٦٠/١١ .
- (٨) أَقُولُ : دَلَّتْ «بَعْضٌ» عَلَى الْوَاحِدِ بِدَلَالَةِ الْفِعْلِ «قَالَ» فِي الْجُمْلَةِ . وَدَلَّاتُ «بَعْضٌ» عَلَى الْوَاحِدِ وَارِدَةٌ وَلَكِنَّهَا غَيْرُ كَثِيرَةٍ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ ١٩٨ سُوْرَةُ الشُّعْرَاءِ .
- اسْتَشْهَدُ بِهَذِهِ آيَةٌ وَبِغَيْرِهَا مِنَ النُّصُوصِ الْأَسْتَاذِ مُصْطَفَى حَوَادِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ دَلَالَاتُ «بَعْضٌ» عَلَى الْوَاحِدِ هِيَ الصَّوَابُ ، وَأَمَّا الْاسْتِعْمَالُ الشَّائِعُ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْجَمْعِ فَخَطَأٌ . ذَكَرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ «قَالَ وَلَا تَقُلْ» . وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الْأَسْتَاذُ صَبْحِي الْبَصَامُ الَّذِي أَنْقَضَ كَثِيرَةً أَنْصَرَفَتْ فِيهَا «بَعْضٌ» إِلَى الْجَمْعِ وَمِنْهَا قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « ... حَتَّى يَكُونَ بَعْضُكُمْ أُمَّةً لِأَهْلِ الْجَهَالَةِ » نَهْجُ الْبَلَاغَةِ ٢٥١/٢ .
- (٩) ٧٧ سُوْرَةُ الْكَهْفِ .
- (١٠) مَعْنَى الْمَيْبِ (ط . دِمَشْقُ) ص ١٢٤ - ١٢٥ .
- (١١) تَقْوِيمُ اللِّسَانِ وَتَعْلِيمُ الْبَيَانَ (مَخْطُوطُ الْأَسْكُورِيَّالِ رَقْمُ ٤٦ وَرَقَّةٌ ٤) .
- ذَكَرَ ذَلِكَ مُحَمَّدُ الْخَنَاشُ الْمَغْرَبِيُّ فِي رِسَالَةِ لَيْلِ الدُّكْتُورَاهِ (الْحَلْفَةُ الثَّلَاثَةُ بِإِشْرَافِ الْأَسْتَاذِ C. Pellat . بَارِيْسُ - السُّورِيُونُ . ص ١٩ .
- (١٢) طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللِّغَوِيِّينَ (الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ ، دَارُ الْمَعَارِفِ ، الْقَاهِرَةُ ١٩٨٤) ص ٥٢ .
- (١٣) دِيْوَانُ ذِي الرِّمَّةِ .
- (١٤) ٣٧ سُوْرَةُ الْأَحْرَابِ .
- (١٥) ١٩ سُوْرَةُ الْأَعْرَافِ .
- (١٦) دِيْوَانُ الْفَرَزْدَقِ .
- (١٧) «خَيْرُ الْكَلَامِ فِي التَّقْصِي فِي أَعْلَاطِ الْعَوَامِ» مِنْ مَنَشُورَاتِ دَارِ الرِّسَالَةِ بَيْرُوتَ ، وَقَدْ اجْتَهَدَ فِي تَحْقِيقِهِ وَضَبْطِهِ حَاتِمُ الضَّامِنِ .
- (١٨) اللِّسَانُ (حَوْج) .